مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٠٠٢/١٢/١٠

بهـــدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السـادات مظلوما...! ٤ من ٤

رجل الانفتاح والتنمية

من يراجع اتهامات معارضى الرئيس الراحل أنور السادات سوف يلفت نظره أنهم يهيلون فوق رأسه قائمة طويلة من الاتهامات تتراوح بين فتح أبواب مصر على مصراعيها لما سموه «الانفتاح العشوائى» على طريقة «السداح مداح» على حد تعبير الراحل الأستاذ أحمد بهاء الدين واتهامه ببيع مصر بأكملها للأفاقين والمغامرين من حثالة العالم. وعلى الرغم من أن انفتاح مجتمع ما لا يعد فى حد ذاته أمرا سيئا، وإنما هو على الأرجح أمر مرغوب فيه، وسعى إليه العالم كله شرقه وغربه، فإن «الانفتاح» فى مصر اختص غالبا - حسب منطق هؤلاء المعارضين - بصفات من نوع السلب والنهب، وخيانة العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة... إلخ. والمدهش أن كل هذه الاتهامات الصارخة لم يحدث أبدا أن تمت البرهنة أو التدليل عليها، اللهم إلا من إشارات لعدد من جرائم الفساد التى لا يخلو منها مجتمع بما فى ذلك المجتمع الذى سبق تولى الرئيس السادات السلطة.

ولم يحدث كثيرا أن أشار أحد إلى أحوال البلاد فى أكتوبر ١٩٧٠، وكيف أصبحت بعد أحد عشر عاما

حينما تم اغتيال الرئيس السادات. كما تكاد تختفى من الملفات تماما معدلات النمو الاقتصادى خلال المرحلة التى تولى فيها الرئيس السادات السلطة، وإذا ما ذكرت عفوا _ وقد تجاوزت أحيانا ٨٪ فى العام. جاء القول فورا :إن ذلك كان بسبب التدفقات المالية الاستثنائية التى هطلت على البلاد. ولا يهتم أحد بالإجابة عن سؤال آخر بدهى هو: لماذا تدفقت هذه الأموال على البلاد؟ وهل كان يمكن أن تأتى إلى مصر لولا سياسات الرئيس السادات؟ وأين تم إنفاقها على وجه التحديد؟وهل تغيرت أحوال المعيشة فى مصر بسببها أم لا؟!.

لم تكن هذه أسئلة صعبة على الإطلاق، ولكن عدم الإجابة عنها والاكتفاء بالتعميمات والاتهامات دون تحديد كان الأسهل دوما، فبعد اتهامه بالتفريط فى نتائج حرب أكتوبر، والتنازل إن لم يكن «الخيانة» فى كامب ديفيد، لم يعد هناك ما يمنع من تلطيخ سمعة السادات باعتباره رجل الأغنياء، الذى أطاح بمكاسب الشعب العامل وضيع مكاسبه الاشتراكية. ولاشك فى أنه من المفيد كثيرا بعد أكثر من عشرين عاما على رحيله أن نضع عددا من الحقائق فى الحسبان للتعرف على دور هذا الرجل التنموى فى الحياة المصرية. وهو دور لم يستمر - على أى حال - لوقت طويل إذ لم يكن ممكنا النظر جديا فى الاقتصاد المصرى إلا بعد حرب أكتوبر وبدء عملية تحرير الأرض المصرية، أى بعد أربع سنوات من تولى السادات الحكم.

الحقيقة الأولى هى: أن الرئيس السادات قد تولى السلطة وأرض مصر فى سيناء المقدسة لا تزال محتلة منذ تم غزوها للمرة الثانية فى عام ١٩٦٧ بعد المرة الأولى فى عام ١٩٥٦. وحتى وفاته فى أكتوبر ١٩٨١ كانت أجزاء من أرض مصر الغالية لاتزال تحت الإحتلال ومن المقرر الجلاء الكامل عنها فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ أى بعد اغتياله بأشهر. وما يترتب على هذه الحقيقة هو أن الإنفاق العسكرى

المصرى كان دائما يستنزف نسبة من الموازنة العامة تراوحت بين الثلث والنصف خلال فترة رئاسته للدولة، إذ إنه، وبالرغم من سعيه إلى السلام، كان يمضى وبالحماس نفسه فى إعادة بناء القوات المسلحة وتعويضها عن خسائرها فى أثناء حرب أكتوبر، حتى باتت أقوى مما كانت من قبل.

والحقيقة الثانية هى: أن الاقتصاد المصرى كان عندما تولى السادات السلطة شبه مدمر تماما، وبالتأكيد فلقد كان للحروب دور فى ذلك، لكن المؤكد أيضا أن إدارة الاقتصاد قبل السادات لم تكن تجرى بالحكمة المطلوبة. ومن المعروف أن الاقتصاد المصرى كان قد بدأ فى دورة انكماشية حتى قبل حرب يونيو بعامين عندما لم تنجح الدولة فى المضى فى خطة خمسية ثانية بعد الخطة الخمسية الأولى. بل نكاد نقول: إن الخطة الخمسية الوحيدة التى نفذتها مصر فى هذه المرحلة كانت هى التى تمت فى الفترة ما بين عامى ٦٠ و١٩٦٥، وباختصار كان الاقتصاد المصرى قد بدأ فى المعاناة من الآثار السلبية للأفكار الاشتراكية التى بدأت كل دول العالم فى اكتشافها فيما بعد مثل الاتحاد السوفيتى الذى كان قوة عظمى فى ذلك الوقت.

والحقيقة الثالثة هى: أن السياسات المتبعة فى مصر خلال العقدين السابقين، سواء فيما تعلق بالاقتصاد أو بالحريات

العامة، قد أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من أصحاب الأموال والرأسماليين والكوادر الفنية ذات الخبرة. وليس سرا أن قسطا كبيرا ممن أرسلتهم الدولة للتعلم فى بعثات خارجية لم يقدر لهم الرجوع إلى مصر مرة أخرى. ورتب كل ذلك على مصر نتائج بالغة السلبية، فعندما يفقد بلد من البلدان هذه الشرائح الاجتماعية، فإن قدرته على التنمية تصبح معوقة إلى حد كبير.

الحقيقة الرابعة هى: أن الشعب المصرى فى مجموعه كان قد تكرست لديه تقاليد الاعتماد التام على الحكومة من حيث التعليم والتوظيف والإعلام، فغابت كل قيم المبادرة الشخصية، واعتمد المجتمع تماما على ما تقدمه الحكومة - التى باتت مواردها محدودة للغاية - من دعم للمواطن سواء ما تعلق بالحاجات الأساسية للمسكن والمأكل والمشرب، أو الفنون والثقافة ووسائل الترفيه. وباختصار من مولده حتى وفاته بما فيها مكافأة الدفن تحت الثرى.

وهذه الحقائق الأربع تم إدراكها، أو بعض منها، حتى قبل تولى الرئيس السادات الحكم، وفى الأعوام الثلاثة الأخيرة للرئيس عبد الناصر طرح أحمد بهاء الدين فكرة الدولة العصرية، وطرح الأستاذ محمد حسنين هيكل فكرة المجتمع المفتوح، كما تداول النقاش العام والرسمى فكرة تحويل بورسعيد إلى منطقة للتجارة الحرة. وكانت هناك أفكار قد طرحت حول تعديل الدستور، أو إصدار دستور جديد، وتكوين أحزاب معارضة حتى ولو جاءت من رحم التنظيم السياسى الواحد الذى كان قائما فى ذلك الوقت وهو الاتحاد الاشتراكى العربى. ولكن كل ذلك كان مجرد أفكار، ولم يكن أحد يعلم متى يتم تطبيقها لأنها كلها كانت مرهونة بالتخلص من آثار العدوان الذى لم يكن أحد يعلم على وجه التحديد متى يتحقق. وأيا كان الأمر فقد ورث السادات اقتصادا مثقلا بالأعباء، من تأثير الحرب فى موارد مصر المحدودة أصلا، إلى تضخم البيروقراطية الهائل خلال العقدين السابقين، إلى ابتلاع نفقات التسلح لنحو ثلث الدخل القومى. تضاف إلى تلك الصورة الصعبة زيادة سكانية بمعدل ٢,٥٪ سنويا، وكانت من أعلى النسب العالمية فى تلك الفترة.

وهكذا عانى الشعب المصرى التقشف وسوء مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية بوجه عام، ويذكر مايكل بارنت فى كتابه «مواجهة تكلفة الحرب، القوة العسكرية، الدولة والمجتمع فى مصر وإسرائيل» أنه بين عامى ١٩٦٧و١٩٦٨ كان إنفاق مصر العسكرى يزيد على ٧٠٠ مليون دولار أمريكى، وقد قفز هذا الإنفاق إلى ٤ مليارات دولار أمريكى ما بين عامى ١٩٧٣و١٩٧٤، فى حين زاد عدد السكان بنحو ٤ ملايين نسمة، مما أوجد ضغطا متزايدا على الموارد، بالإضافة إلى خسارة مصر عوائد قناة السويس، وعوائد البترول فى سيناء. مما أدى إلى نقص حاد فى توفير حاجات الغذاء محليا، واعتماد مصر بشكل كبير على وارداتها من القمح المستورد لسد حاجات الاستهلاك المحلى، بينما استهلك دعم المواد الغذائية الأساسية نحو ٤٠٪ من الإنفاق الحكومى خاصة بعد حرب أكتوبر، حيث كانت أسعار السلع الأساسية قد ارتفعت. وأثر التضخم الذى عاناه الاقتصاد المصرى فى مستويات المعيشة بشكل حاد.

وتؤكد خطب الرئيس السادات عقب حرب أكتوبر الظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت سائدة قبل الحرب من عدم وجود عملة صعبة للوفاء بخدمة الدين الخارجى، إلى صعوبة تامين الإمداد الغذائى من القمح لمدة عام واحد مقبل. فقد كان الإنفاق العسكرى على الجيش يكلف الخزانة العامة فى مصر ١٠٠ مليون جنيه استرلينى شهريا، فى حين كان إجمالى رصيد الموازنة من الضرائب لا يزيد على ضعف هذا المبلغ. وإذا ما أضيف إلى ذلك حجم الإنفاق العام خلال فترة الحرب نفسها، والتى وصلت خلال أربعة أسابيع إلى ما يوازى الناتج المحلى الإجمالى خلال عام لأدركنا كيف كانت الحالة الاقتصادية المصرية بعد أن سكتت المدافع.

يضاف إلى كل تلك العوامل الموضوعية للأزمة الاقتصادية البعد النفسى متمثلا فى ثورة التوقعات المتزايدة عقب نصر أكتوبر، وسيادة الانطباع لدى الشعب المصرى بأن سنوات العسر قد انتهت وأن الأوان للاسترخاء. وكان ذلك هو الوقت الذى ظهرت فيه الثروة النفطية فى المنطقة، وتدفقت بسببها ثروات لم تكن الشعوب تحلم بها، ومعها جاءت أنماط من

الاستهلاك كانت من قبل مقصورة فقط على الدول المتقدمة الصناعية، فباتت جزءا قريبا من عادات المنطقة. وكان من حق الشعب المصرى، الذى عانى طوابير الحرمان فى السلع الأساسية بسبب الحروب تارة، وبسبب النظام الاقتصادى تارة أخرى، وبسبب الفساد وضعف الإدارة تارة ثالثة، أن يحصل على أوضاع أخرى جديدة.

وعلى هذه الخلفية كانت دعوة الرئيس السادات إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى شهر مايو عام ١٩٧٤، وذلك كوسيلة أساسية لجذب رأس المال العربى والأجنبى لتمويل احتياجات التنمية فى مصر وسد العجز الذى رزح تحته الاقتصاد المصرى لعقود طويلة. وبالتالى كانت الهندسة الرئيسية لسياسة الانفتاح كما وصفها السيد سيد مرعى كوسيلة للتحديث والتنمية الاقتصادية عن طريق المعادلة التالية : رأس المال العربى+ التكنولوجيا الغربية + الأيدى العاملة المصرية والسوق المصرية = نمو اقتصادى. والحقيقة أن هذه المعادلة فى جوهرها كانت هى المعادلة نفسها التى توصلت لها الغالبية الساحقة من دول العالم بعد عقد كامل من وفاة الرئيس السادات

على انها المعادلة التى تكفل تقدم الشعوب النامية.

وبحلول منتصف السبعينيات وبعد الحرب كانت الأوضاع الاقتصادية تتجه إلى التحسن نتيجة المساعدات الاقتصادية العربية والأجنبية. فقد وصل الاستثمار الأمريكى فى مصر فى العام التالى للحرب مباشرة إلى نحو ٢,٧ مليار دولار أمريكى، كما استؤنفت المعونة الغذائية الأمريكية لمصر بعد خمس سنوات من التوقف، بينما بلغت مساعدات النظم العربية «المحافظة» خاصة المملكة العربية السعودية والكويت، بين أعوام ١٩٧٣و١٩٧٨ نحو ٩ مليارات دولار أمريكى.

ولكن هذا التدفق فى التحويلات المالية، الذى لم يكن ممكنا لولا سياسات الرئيس السادات المعتدلة، واجه مشكلات عدة تاتى فى مقدمتها البنية الأساسية المتخلفة والمتهالكة ، التى لم تكن على استعداد للتعامل مع استثمارات جادة. كما كان الجهاز البيروقراطى المصرى الأسطورى، ومعه قدر غير قليل من كوادر النخبة السياسية اليسارية يقفون بالمرصاد لفكرة إعطاء دور للقطاع الخاص فى التنمية أو السماح للاستثمارات الأجنبية بالوجود على الأرض المصرية. ومن المؤكد أنه كانت هناك أخطاء فى السياسة الاقتصادية، أيضا يعود بعضها إلى غياب الخبرة فى التعامل مع نوعية مختلفة من السياسات الاقتصادية، لكن التوجه العام للانفتاح الاقتصادى كان ضروريا ومطلوبا بشدة لمصر لتحقيق النمو ومواجهة تركة الاقتصاد المنهار بسبب السياسات السابقة وأعباء الحروب.

وهكذا استأنفت مصر نموها الاقتصادى وبمعدلات كبيرة تجاوزت ٨٪ فى بعض السنوات، وبدأت ظواهر الطوابير الطويلة على السلع الاستهلاكية فى التقلص، وعرفت مصر رواجا استهلاكيا كبيرا بين شعب عانى طويلا الحرمان، حتى من قبل احتلال أراضيه وبسبب تضحياته الكبرى من أجل استعادتها. وربما كان من أهم ما حققه الرئيس السادات فى هذه الفترة هو أنه وضع عددا من المفاهيم الجديدة للتنمية المصرية حين وضع الأحجار الأساسية للمدن الجديدة مثل: العاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر، وتعمير سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر، واستئناف عمليات استصلاح الأراضى الزراعية، التى كانت قد توقفت تقريبا بعد مشروع مديرية التحرير.

ولكن كل هذه الأفكار كانت جديدة تماما على الفكر الاقتصادى المصرى الشائع، ولعلنا نتذكر الهجوم - القاسى - الذى تعرضت له المدن الصناعية الجديدة عند بدء إنشائها. ولقد كان الفكر المصرى الشائع فى العموم ملتصقا جغرافيا بالوادى القديم، وتاريخيا بالحكومة بحيث لايتصور تنمية تتم بعيدة عنها، وسياسيا بالمصالح التى تربت على ما هو مألوف ويقوم على الدعم والوسائل البيروقراطية. ولا جدال أن محاولة الرئيس السادات لتحقيق أهداف كثيرة فى الوقت نفسه أدت إلى أخطاء اقتصادية وسياسية كذلك، وبعضها كان فادحا فى بعض الأحيان.

فقد وصل إجمالى الدين فى مصر عام ١٩٧٥ إلى نحو ٥ مليارات دولار أمريكى، تضاعفت إلى ١٠ مليارات عام ١٩٧٨، شكلت منها المديونية العسكرية نحو ٢٥٪. ووصل العجز السنوى فى الموازنة العامة المصرية الى نحو ١.٢٦٥ مليار جنيه مصرى عام ١٩٦٧. وأحجم الاستثمار الأجنبى عن القدوم إلى مصر بالشكل الذى يعوض ذلك، ويكفى لانتشال الاقتصاد من محنته نتيجة لظروف الصراع العربى - الإسرائيلى الذى لم ينته بعقد السلام بين مصر وإسرائيل، ونتيجة لأوضاع البنية الأساسية وضعف الكوادر

البشرية. وبسبب العجز فى الاحتياطى الأجنبى كانت مصر تستدين لتتمكن من أداء خدمة الدين بمعدلات فائدة باهظة تصل إلى ١٨٪ أو ١٩٪ سنويا.

لقد كانت مصر تعيش لحظة انتقالية صعبة للغاية، وبقدر ما كان فيها من محاولات من جانب الرئيس السادات لدفعها إلى الأمام، كان فيها الكثير من القيود والأثقال التى تشدها إلى الخلف. وكان السادات متعجلا، وفى كثير من الأحيان متسرعا، وفى كل الأحوال لم ينجح فى شرح خطواته للناس، مما أدى إلى تفجر مظاهرات الخبز عام ١٩٧٧، ولقد احتاج الأمر إلى عقدين من الزمان، وإلى تغيرات دولية وعالمية كبرى، لكى تصبح أفكار الرئيس السادات الاقتصادية مفهومة، إن لم تكن فى كل الأحوال مقبولة، وكان الأمر كذلك فى الاقتصاد، كما كان فى السياسة!

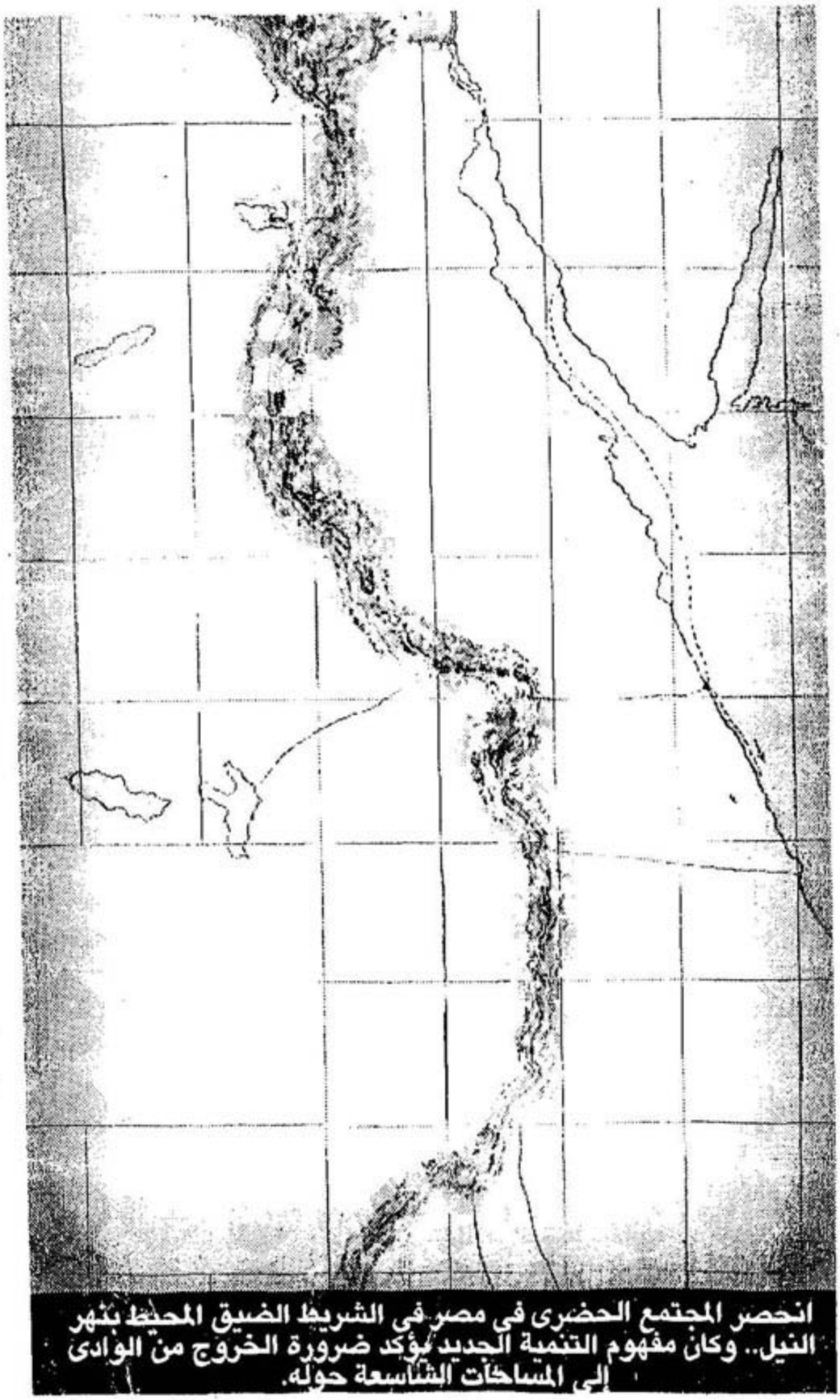

انحصر المجتمع الحضرى فى مصر فى الشريط الضيق المحيط بنهر النيل.. وكان مفهوم التنمية الجديد يؤكد ضرورة الخروج من الوادى إلى المساحات الشاسعة حوله.